المحاضرة رقم 04: ميزان المدفوعات

مـقـدمـة: إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي و التزاماتها نحوه. ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها و إلتزاماتها .هذا البيان يسمى ميزان المدفوعات، غالبا ما يظهر هذا الميزان اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة و العالم الخارجي بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، ولكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل.

أولا:ماهية ميزان المدفوعات:

إن المعنى الاصطلاحي لميزان المدفوعات يشير إلى أنه :

<< ذلك البيان المنظم الذي يشمل جميع المعاملات الاقتصادية المختلفة، التي تتم في فترة زمنية معينة، أتفق على تحديدها بسنة بين المقيمين في تلك الدولة والعالم الخارجي أي غير المقيمين حيث ينشأ عنها حقوق لتلك الدولة مع العالم الخارجي، أو ديون والتزامات عليها قبل العالم الخارجي >>.

كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه: << عبارة عن تلخيص لكل المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في بقية دول العالم، خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة>>.

ثانيا أقسام ميزان المدفوعات:

اختلف الاقتصاديون في تقسيمات ميزان المدفوعات وتحديد بنوده، و أيما كان سبب هذا الخلاف، فإن ماقننه صندوق النقد الدولي عام2009 في طبعته السادسة (BPM6) هو المعمول به الآن، ومن ثم فإن بنود ميزان المدفوعات تتمثل في مايلي:

1-الحساب الجاري:

البنود المعتادة التي نجدها في هذا الحساب هي على النحو التالي:

1-1.حساب التجارة المنظورة السلع:

ويتضمن هذا الحساب حركة السلع أثناء مرورها عبر الحدود الجمركية للدولة سواء بالدخول إلى الدولة **الواردات** أو الخروج منها **الصادرات،** ويتضمن:

- السلع العامة التي تغطي معظم السلع المنقولة التي يصدرها السكان أو يستوردونها من غير المقيمين مع وجود استثناءات محدودة ترجع إلى التغيرات في الملكية مثل: (السلع قيد المتاجرة، الذهب غير النقدي، السلع التي ترسلها أو تستلمها الادا رات العمومية إلى عملياتها بالخارج والغير المدرجة في البنود الأخرى...).

-اعادة التصدير ويشمل السلع ذات المنشأ الأجنبي والتي تم استيرادها سابقا، ويعاد تصديرها دون القيام بتغيير جذري في طبيعتها وقت استيرادها بحيث يختلف سعرها نتيجة اضافة تكاليف نقلها وهوامش الوسطاء.

وتقوم الدولة بتسجيل صادراتها من السلع في الجانب الدائن لميزان المدفوعات بينما تسجل وارداتها من السلع في الجانب المدين للميزان، أما بالنسبة للقيم المدفوعة عن هذه السلع بالنسبة للواردات والمتحصلة عنها بالنسبة للصادرات، فإنها تقيد في جانب المديونية و الدائنية لحساب رأس المال قصير الأجل عادة، إلا إذا كانت هذه السلع على سبيل المعونة أو الهبة أو من السلع المعمرة والأجهزة التي تستخدم في مشروعات استثمارية، ففي هاتين الحالتين الأخيرتين يقيد قيمتها في كل من حساب التحويلات من حانب واحد وحساب رأس المال طويل الأجل وذلك في جانبي الدائن والمدين حسب دخول أو خروج السلعة من الدولة.

ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع اصطلاح **الميزان التجاري،** ومن ثم فاذا كانت الصادرات تفوق الواردات قيل ان الميزان التجاري موافق، وإذا كانت الوادات هي التي تفوق الصادرات قيل أن الميزان التجاري غير موافق، وهذا يعبر عن مشكلة الفائض و العجز التي يواجهها ميزان المدفوعات عموما في بنود الحساب الجاري ككل.

1-2.حساب التجارة غير المنظورة الخدمات:

ويدرج به الخدمات المتبادلة بين الدولة والعالم الخارجي، فيشمل الخدمات التي تقدمها الدولة للخارج المتحصلات، والخدمات التي حصلت عليها من الخارج المدفوعات، ويتضمن أنواعا مختلفة من الخدمات مثل:

-خدمات التصنيع على المدخلات المادية والمملوكة للغير، خدمات الصيانة والإصلاح، خدمات النقل والسفر والبناء، خدمات التأمين والاتصالات والكمبيوتر، خدمات معاشات التقاعد، الخدمات المالية ...

1-3.ميزان الدخل : يقسم هذا الميزان إلى قسمين:

-حساب الدخل الأولي: يشمل كل المدفوعات المتعلقة بعوائد عناصر الانتاج و كذا الأصول المالية وعوائد تأجير المواد الـ طبيعية، حيث يتم تقسيم عمليات هذا الحساب على الشكل التالي:
-الدخول المرتبطة بالعملية الانتاجية مثل تعويضات العاملين وعوائد مساهمة عنصر العمل في الانتاج، الضرائب، الاعانا ت الموجهة للمنتجات والعملية الانتاجية.
- الدخول المرتبطة بملكية الأصول المالية وكذا الأصول الغير المنتجة مثل دخل الملكية الناتج عن العائد من توفير الأصو ل المالية و تأجير الموارد الطبيعية و دخل الاستثمار المكتسب من توفير الأصول المالية، وتقيد الفوائد و الأرباح من الاس تثمارات المحلية في الخارج (دائن) ومن مثيلاتها من الاستثمارات الأجنبية (مدين) .
-حساب الدخل الثانوي: يسجل تحويلات العمال المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية بالاضافة الى كل التحويلات الجارية سواء التي تم دفعها او استلامها مثل المزايا والمساهمات الاجتماعية المقدمة او المستلمة من المؤسسات الدولية(صندوق النقد الـ دولي، البنك الدولي...) ومن الملاحظ ان العمليات التي تصنف ضمن هذا الحساب تكون دون مقابل مادي في الجهة المقابل ة، ومثال ذلك ما يأتي:
- الهدايا والهبات والتعويضات من قبل الأفراد والحكومات، سواء كانت من الاجانب إلى المقيمين وبالعكس ايضا.
-تحويلات العمالة الوطنية (دائن) والتحويلات المدفوعة إلى العمالة الأجنبية (مدين) .
هذه التحويلات تعتبر كقيود مقابلة للموارد الحقيقية أو المالية المقدمة إلى أو المستلمة من بقية العالم بدون مقابل.

2-حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية):

يسجل هذا الحساب المعاملات المالية بصفة عامة مع التمييز مابين المعاملات المالية طويلة الأجل والمعاملات المالية قصيرة الأجل، وهذه المعاملات هي تلك التي لا تتضمن سوى تحويل النقود او العملة (الصرف الأجنبي) او الحقوق على النقود أو حق تملك الاستثمار، و من جهة اخرى لا تؤثر هذه المعاملات مباشرة على مستوى الدخل للدولة المعنية، ذلك لأنها تتم فقط من خلا تحويل (نقل الاموال بين الدول فهي تتضمن بشكل مباشر التغييرات في رأس المال او في الأصول والمطلوبات المالية للدول فقط وليس ناتجها ودخلها). و البنود المعتادة التي نجدها في هذا الحساب يمكن توضيحها كما يلي:

2-1-حساب رأس المال طويل الأجل: يسجل في هذا الحساب التدفقات الرأسمالية من الدولة إلى الخارج أو العكس، وهي التي تزيد مدتها عن سنة واحدة، وتضم :
* تحويلات رأس المال مثل: إعفاء الديون الدولية من قبل الدائنين، أو المنح المخصصة لبناء مشاريع البنية التحتية (طر ق، مستشفيات).
* حيازة او التخلص من الأصول غير المالية وغير التجارية: بيع أو شراء الأصول التي لا يمكن انتاجها (الأراضي) أو ا لأصول غير الملموسة (العلامات التجارية، براءات الاختراع وحقوق التسويق).
تقيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل في الجانب الدائن لميزان المدفوعات إذا قام بها غير المقيمين بالدولة وفي الجانب المدين إذا قام بها المقيمون بالدولة في الخارج: ويقابل كلا منهما قيد للتسوية النقدية في حساب رأس المال قصير الأجل.

2-2.حساب رأس المال قصير الأجل:

تسمى أيضا بالحساب النقدي وتشكل كافة التغييرات التي تطرأ على قيمة الاصول والخصوم ذات الطابع النقدي مثل: العملات الاجنبية، الودائع المصرفية الأجنبية المودعة في البنوك المحلية، القروض قصيرة الأجل، و أذونات الخزانة الحكومية والأوراق التجارية سواء بالزيادة أو النقصان للمقيمين بالدولة لدى البنوك الأجنبية وكذلك لغير المقيمين بالدولة لدى البنوك الوطنية.
ولحساب رأس المال قصير الأجل دور فعال في ميزان المدفوعات حيث يقوم بدور التسوية لكافة بنود الميزان(حساب المعاملات الجارية وحساب رأس المال طويل الأجل)، إلا في حالات استثنائية، ويطلق على هذا الدور مسمى العمليات الموازنة.

3-الحساب المالي:

يقيس صافي شراء الأصول والخصوم ذات الطبيعة المالية والتصرف فيها، ويوضح هذا الحساب كيف يتم تمويل المعاملا ت في الحسابين الجاري والراسمالي، يميز الحساب المالي بين نوعين من العمليات المالية وهي:
3-1- العمليات التي يقوم بها الاعوان غير البنكيين: وتنقسم بدورها إلى:
* الاستثمارات المباشرة: وتتمثل في إنشاء أو المساهمة في إنشاء المشروعات التي تتم في الخارج من جانب المقيمين بالدولة أو التي تتم داخل الدولة من جانب غير المقيمين بها، ويلحق بالاستثمارات المباشرة الفروع التي تنشئها هذه المشروعات في دول أخرى.

* استثمارات المحفظة : وتتعلق بشراء الأسهم والسندات من المقيمين بالدولة نتيجة تعاملهم في الأسواق المالية العالمية، وكذلك شراء غير المقيمين بالدولة لأسهم وسندات الشركات العاملة بالدولة أو التي تملكها الهيئات الحكومية والبنوك المقيمة بالدولة.
* المشتقات المالية: العقود التي ترتبط اسعارها بأصول أخرى (الخيارت، العقود المستقبلية والعقود الآجلة).
* استثمارات أخرى: تشمل القروض التجارية، العملات الورقية، الودائع لدى البنوك.

3-2-تغيرات احتياطات الصرف التي تحتفظ بها السلطات النقدية: وتنقسم بدورها إلى:

-تحركات الذهب للأغراض النقدية (الذهب النقدي).
-التغيرات في الاحتياطي في العملات الأجنبية.
-حقوق السحب الخاصة.
- الشريحة الاحتياطية: حصة محددة من العملة التي يجب على الدولة تقديمها إلى صندوق النقد الدولي.

وتقيد أرصدة الاحتياطي الرسمي للدولة في الجانب المدين، بينما الزيادة في الأرصدة الأجنبية الرسمية للدولة تقيد في الجانب الدائن، وهذه الأرصدة تعتبر من العمليات الموازنة التي تقوم بتحقيق التوازن لميزان المدفوعات إذا حدث خلل بالعجز أو الفائض .

4- بند السهو و الخطأ:

وفقا لمبدأ القيد المزدوج فإن جميع العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات لابد أن يتساوى فيها الجانب الدائن مع الجانب المدين وذلك من الناحية المحاسبية، ورغم ذلك فإن هذا التساوي عادة لا يحدث لجملة من الأسباب لعل أهمها:

-عدم وجود البيانات الإحصائية الكافية كتقارير الجمارك أو تقارير البنوك عن التغيرات التي تحدث في أرصدة غير المقيمين، وإما نتيجة التكلفة العالية لجمع البيانات، فتلجأ الدولة إلى الاعتماد على التقديرات الجزافية غير الدقيقة مما يؤدي إلى حدوث عدم الوازن أو التساوي بين رصيد العمليات.
-الخطأ في تقييم السلع و الخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.
-الخلل الناجم من تغيير قيمة العملة لدى أحد البلدين المتعاملين تجاريا
- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة و عتاد لذلك تم إدراجها بفقرة السهو و الخطأ.

ولعلاج هذه المشكلة الحسابية تقوم الدولة بإضافة بند في نهاية ميزان المدفوعات يسمى بند السهو والخطأ، ويقصد بهذا البند الفرق بين القيمة الكلية للجانب الدائن والقيمة الكلية للجانب المدين في ميزان المدفوعات، وبعد إدخال هذا البند يتحقق التوازن الحسابي للميزان.

ثالثا: أهمية ميزان المدفوعات

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية:

1- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته و درجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و المنتجات ، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف ، و مستوى الأسعار و التكاليف، والمستوى العلمي والتكنلوجي ....

2- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملات الأجنبية و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية .

3- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع ، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية ، و لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية .

4- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي و بذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة، وحصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات وطبيعتها .

رابعا: كيفية القيد في ميزان المدفوعات

يجري القيد في ميزان المدفوعات طبقا لنظرية القيد المزدوج في المحاسبة، ومضمون نظرية القيد المزدوج هو تسجيل كل عملية في الجانب الدائن والجانب المدين في نفس الوقت، ولتحاشي أي لبس بهذا الخصوص فإن هناك قاعدة عامة يجب التمسك بها وهي **أن كل عملية يترتب عليها زيادة دائنية الدولة قبل الخارج أو نقص مديونية الدولة للخارج تدرج في جانب الأصول أو الجانب الدائن**، وكل عملية يترتب عليها زيادة مديونية الدولة للخارج أو نقص دائنيتها قبل الخارج تدرج في جانب الخصوم أو الجانب المدين، ويصدق ذلك سواء كانت العملية انتقال السلع أو انتقال رؤوس الأموال، وربما تزيد الأمور وضوحا إذا أعدنا صياغة القاعدة بصورة أخرى كما يلي: «كل عملية يترتب عليها طلب عملة البلد وعرض عملة بلد أخر تقيد في الجانب الدائن، وكل عملية يترتب عليها عرض عملة البلد وطلب عملة بلد آخر تقيد في الجانب المدين».

خامسا: مفهوم توازن ميزان المدفوعات وأنواعه :

يعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المختلفة، وهناك نوعان من توازن ميزان المدفوعات هما:

1-1 التوازن الحسابي لميزان المدفوعات :

إن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يتم وفقا لقاعدة القيد المزدوج المتعارف عليها في المحاسبة، والتي تؤدي إلى حتمية التوازن الحسابي بين مجموع المتحصلات ومجموع المدفوعات، غير أن هذا لا يعني توازن جميع بنوده، وينجر عن توازن الحسابي للميزان ما يلي:

أ-مجموع المتحصلات=مجموع المدفوعات

ب-رصيد ميزان العمليات الجارية+ رصيد العمليات الرأسمالية + رصيد ميزات التسوية الرسمية + رصيد السهو والخطأ=0

2-1 التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات :

إن فكرة التوازن الحسابي لميزان المدفوعات لا تعني أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على العكس فالتوازن الحقيقي (الاقتصادي) لميزان المدفوعات ،يستلزم فئات معينة من البنود الدائنة والمدينة ، فالفائض والعجز يعرف بدلالة مجموعة معينة من البنود ، ولكي نتعرف على هذه البنود لا بد من التمييز بين نوعين من العمليات :

العمليات المستقلة أو التلقائية : وهي التي تنشأ من تلقاء نفسها وليس لظهور عجز أو فائض في ميزان المدفوعات ،وتتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة فقط ،وحساب التحويلات من جانب واحد وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط .

عمليات الموازنة أو التسوية : وتظهر عند ظهور فائض أو عجز في ميزان المدفوعات بقصد الموازنة وتتمثل في حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة الذهب للأغراض النقدية .

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما تؤخذ في الحسبان العمليات المستقلة ،أي إذا كان جانبها المدين والدائن متساويان يعتبر متوازنا .

سادسا: الاختلال وكيفية معالجته في ميزان المدفوعات:

سوف نتطرق إلى أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات و كيفية معالجته فيما يلي:

1- الاختلال في ميزان المدفوعات ونواعه

يعرف الاختلال في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين المدين و الدائن في المعاملات التلقائية ، و الخلل في ميزان المدفوعات قد يعني حدوث عجز أو فائض ، فبالنسبة للعجز فانه يظهر عند ما تتفوق المعاملات التلقائية المدينة على المعاملات التلقائية الدائنة ، أما الفائض فيظهر في الحالة العكسية أي عندما تتفوق المعاملات التلقائية الدائنة على المعاملات التلقائية المدينة .

1-1. أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات :

يمكن تقسيم أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات كما يلي :

1- الاختلال العارض : ويحدث هذا الاختلال نتيجة لظروف طارئة تؤثر على التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة ،مثل:الظروف المرتبطة بالكوارث الطبيعية ، أو الآفات الزراعية التي تصيب المحاصيل الزراعية وينشا عنها عجز في الميزان التجاري نتيجة نقص الصادرات من هذه المحاصيل ومن ثم يحدث الخلل في مجموع بنود الميزان ، والكوارث المصاحبة للحروب و الزلازل والتي تؤدي بحياة كثير من البشر و الحيوانات و تهدم المنازل و المصانع والمنشات الحيوية بالدولة ، ويتصف هذا النوع من الاختلال بالطابع المؤقت ، حيث يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه.

2- الاختلال الموسمي : ويرتبط هذا النوع من الاختلال بالدول النامية والزراعية ، والتي تعتمد في صادراتها على المحاصيل الزراعية فتصدر المحصول الزراعي في الموسم المعين لنضجه ، ويظهر فائض ايجابي في الميزان ولكن عندما ينتهي هذا الموسم وينخفض التصدير ، يظهر عجز بالميزان ، وتصبح الواردات اكبر من الصادرات. ولا يرتبط هذا الاختلال بالسنة كلها ، وإنما يحدث في مواسم متعددة من تلك السنة ، ويتصف هذا الاختلال أيضا بأنه مؤقت وليس أصليا ، إذ من خلاله يمكن أن يتم التوازن لميزان المدفوعات عن طريق الفائض الذي تحقق من خلال موسم معين ، فيقوم بتعويض العجز الذي حدث في موسم آخر، فيتحقق التوازن في فترة الميزان وهي فترة سنة.

3- الاختلال الدوري : تتعرض اقتصاديات الدول الرأسمالية إلى فترات الرواج والكساد فتتأثر موازين مدفوعاتها وتحقق فائضا أو عجزا طبقا للدورة الاقتصادية ، ويمكن أن ينتقل هذه الاختلال عن طريق التجارة الخارجية إلى الدول الأخرى ، خاصة إذا كانت الدول التي حدث فيها الاختلال ذات أهمية للاقتصاد الدولي .

4- الاختلال الاتجاهي : ويظهر عادة في الدول التي تنتقل من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، حيث تزداد قيمة وارداتها عن صادراتها في مراحلها الأولى للتنمية ، و السبب في ذلك هو زيادة طلبها على السلع الاستثمارية ،دون زيادة مماثلة في الصادرات ، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري ثم في ميزان المدفوعات.

5-الاختلال الهيكلي : يعود هذا النوع من الاختلال أساسا إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي والى التغير في ظروف العرض و الطلب مما يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة ، وتوزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة وعادة ما نجد هذا النوع من الاختلال في الدول النامية.

كما يرجع هذا النوع من الاختلال حسب الصندوق النقد الدولي إلى الإفراط في مستويات الطلب الداخلي الذي ينهك موارد الدولة و احتياطاتها الخارجية لتسديد قيمة وارداتها . أو بسبب التضخم ومستوياته العالية الناشئة عن الارتفاع المتواصل في الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الأجنبية .

2- أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

توجد أسباب عديدة تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات ولعل أهمها:

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد ، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية ، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها ، وبالتالي سيؤدي دلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه ، سيؤدي دلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان ، لذلك هذه الإختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.

2- أسباب هيكلية :

وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة ، وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية) ، حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

3- أسباب دورية:

و هي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي ، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول والأثمان وتزداد معدلات البطالة ، فتنكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات ، ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى وتنتقل هذه

التقلبات الدورية من الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى(الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية ، وتتأثر بالتالي موازين مدفوعات هده الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها.

4- الظروف الطارئة:

قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا ودوليا ، فهذه الحالات ستؤثر على صادرات القطر المعني الشيء الذي ينجر عنه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدرة بالنقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

5- أسباب أخرى :

من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات كانخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج ، لذلك تقدم هذه الدول على تنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيزداد استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة ، وتهدف هذه البلدان من هذا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري ، ويترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه نحو التضخم ، وهو اتجاه مزمن إذ أنه سنة بعد سنة ونتيجة لهذا التضخم ونظرا لزيادة واردات هذه الدول المتطورة فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في ميزان مدفوعاتها وتمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل.

3- كيفية معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات:

عند حدوث خلل في ميزان المدفوعات فان السلطات النقدية تتدخل من اجل إحداث توازن، و ذلك من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات ،و عموما هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات و هما:

3-1. التصحيح عن طريق آلية السوق :

و يتم التصحيح عبر آلية السوق باستخدام جملة من الطرق نورد أهمها حسب تدرج الفكر الاقتصادي و هي:

1 - آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية :

و هي آلية تتم في إطار ما يسمى قاعدة الذهب، الذي كان سائدا خلال تلك الفترة و التي تميزت بما يلي:

- حرية كاملة لاستراد و تصدير الذهب .
- تعادل أسعار الصرف.

ووفقا للتصور الكلاسيكي فان تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات يتم بصورة تلقائية ، فعجز ميزان المدفوعات لبلد ما سيؤدي إلى تدفق الذهب إلى الخارج ، و يؤدي خروج الذهب إلى انخفاض كمية النقود في التداول ، طالما أن العرض النقدي قد ربط مباشرة برصيد البلد من الذهب ، و سيؤدي انخفاض كمية النقود إلى انخفاض الأسعار و نفقات الانتاج عن طريق طلب نقدي كلي اصغر من السلع و الخدمات ، و يبدأ انخفاض الأسعار يؤثر على الصادرات فتزداد و تنكمش الواردات و من ثم يأخذ العجز في التلاشي تدريجيا و هذا سيؤدي إلى التوازن في ميزان المدفوعات ، و يتوقف بالتالي تدفق الذهب إلى الخارج، و في حالة الفائض سوف تتم التطورات باتجاه عكسي.

و مع ظهور النقود الائتمانية و تطور العمل المصرفي ، شرحت مسالة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق التأثير المباشر للبنوك المركزية (لجنة كان ليف – انجلترا1918) و التغيرات في أسعار الفائدة على انتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية، و قدرة البنوك التجارية على خلق النقد من خلال التوسع في الائتمان المصرفي نتيجة لاستمرار العمل بنظام الاحتياطي النقدي الجزئي.

إن العجز في ميزان المدفوعات سيصنع ضغطا انكماشيا على الاقتصاد القومي على ثلاث مستويات :كمية النقود المصرفية ، احتياطي البنوك التجارية لدى البنك المركزي ، احتياطات البنك المركزي الخارجية.

و ما إن تنخفض احتياطات البنك المركزي الخارجية حتى يتبع سياسة نقدية تقييدية ، فيلجأ إلى رفع سعر الخصم و ينتج عن ارتفاع سعر الخصم ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل ، و هذا ما سيؤدي إلى انخفاض حجم الائتمان فينخفض عرض النقود ، و ينشا عن انخفاض عرض النقود انخفاض في مستوى الأسعار المحلية، و من ثم تزداد الصادرات و تنكمش الواردات و يعود التوازن من جديد إلى ميزان المدفوعات.

2- التصحيح عن طريق سعر الصرف:

و هي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين)، واتباع نظام سعر صرف حر ، وعدم تقيده من قبل السلطات النقدية.

وتتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعا ته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية ، بيد أن زيادة عرض العملة

المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وعندها ستغدو أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيرادا ته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ، أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس تماما.

3- التصحيح عن طريق الدخول:

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات وأهم شروط النظرية هي:

أ- ثبات أسعار الصرف.

ب- جمود الأسعار (ثباتها).

ج- الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق.

و تتلخص هذه النظرية في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية ،

فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته ومنه سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن تم الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان . ويحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان.

غير أن العديد من الاقتصاديين الكنزيين لا يرون ضمانا لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات بهذه الطريقة ذلك لأنه في حالة العجز فإن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس مقدار الانخفاض الحاصل في الإنفاق وما يجر بدوره إلى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي ، ولهذا السبب وحده يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة (مقصودة) في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

وطبقا للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال وذلك من خلال التغيرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب مثلا، ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخول مثلا وتحث تأثير المضاعف سيؤدي دلك إلى انخفاض أكبر في الدخل وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيرادات، وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، وعندها سيعود التوازن إلى الميزان وينطبق ذلك أيضا في حالة وجود فائض في الميزان ولكن بصورة متعاكسة، علاوة على ذلك تستطيع السلطات المالية استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، ومن أهم أدوات السياسة النقدية هي سعر الفائدة حيث يتم خفض عرض النقد في التداول الذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظرا لانخفاض الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال للداخل وعندها سيتحسن موقف ميزان المدفوعات . نستنتج من المعطيات السابقة أن بمقدور السلطات العامة التدخل في إعادة التوازن لميزان المدفوعات باستخدام السياسة المالية أو النقدية لمعالجة حالة عدم التوازن في الاقتصاد سواء عند حدوث تضخم (بسبب العجز في الميزان) أو كساد اقتصادي (بسبب الفائض في الميزان) ويطلق على هذه المعالجات بسياسات الاستقرار.

4- التصحيح عن طريق التدخل الحكومي :

من المعروف أن هناك علاقة و وثيقة بين ميزان المدفوعات و الدخل القومي لقطر ما ، تغير أحدهما يؤدي إلى تغير الآخر ، إن مستويات دخل مرتفعة محليا يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع و الخدمات من الخارج و بالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية و بالتالي يزداد العجز في ميزان المدفوعات، وعلى العكس من ذلك إن مستويات الدخل المرتفعة في الخارج يؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على السلع و الخدمات المحلية و بالتالي يزداد الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات .

و تستطيع لحكومة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال الانكماش و التضخم المحليين، فإذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات فإن الحكومة تقوم بسياسات انكماشية و ذلك بتخفيض الطلب الكلي الفعال على السلع و الخدمات المحلية و بالتالي يحدث انكماش في الدخول و تدني في القوة الشرائية و انخفاض في مستوى الأسعار المحلية و يحدث العكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات، لتجنب استمرار الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات من ناحية ، وللحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من ناحية أخرى.

وتستخدم السلطات العامة جملة من الإجراءات لمعالجة الخلل في ميزان مدفوعاتها ويمكن تحديدها كما يلي :

2-3. إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني : ومنها

أ- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للخفض من حجم الواردات كزيادة الرسوم الجمركية على الواردات أو فرض القيود الكمية على الواردات (نظام الحصص) وتقديم الدعم والإعانات للصادرات.
ب- اللجوء إلى تخفيض أسعار الصرف لعلاج العجز في ميزان المدفوعات أو إتباع نظام أسعار الصرف المتعددة أو فرض الرقابة على النقد.
ج- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية ، أو بيع العقارات المحلية للأجانب وذلك في حالة حصول عجز في ميزان المدفوعات.
د- استخدام الذهب والاحتياطات الأجنبية المتاحة للقطر في تصحيح الخلل في الميزان.

2.2- إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني:

أ- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل: صندوق النقد الدولي ، أو من البنوك المركزية الأجنبية .
ب- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج .
ج- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.